

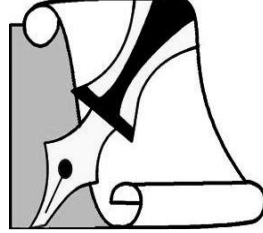


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الاستراتيجية والفلسطينية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

انفجار نطنز: ملابسات وتداعيات

1 - مدخل:

على بعد 260 كلم جنوبي طهران تقع منشأة نطنز النووية والتي تحوي أكبر عدد من أجهزة الطرد المركزي في إيران، وهو ما أهلها لتكون المحطة الأساس في تخصيب اليورانيوم منخفض التخصيب. ولأهميتها البالغة في برنامج إيران النووي، يقع جزء منها تحت الأرض على عمق 8 أمتار، كما تبلغ مساحتها 100 كلم²، وتتكون من ثلاثة مبانٍ كبيرة. كشفت إيران عن منشأة نطنز النووية عام 2002، ومن ثم أخضعتها لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقام رئيس الوكالة السابق محمد البرادعي في عام 2003 بزيارتها كأول مسؤول دولي. وفي العام نفسه علّقت إيران العمل بهذه المنشأة بناءً على اتفاق سعد آباد، الذي عقده مع الترويكا الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا)، وأقفلت بموجبه جميع منشآتها النووية. وبعد ما وصفته إيران بـ”عدم الوفاء الأوروبي بالاتفاقيات”، قامت في عام 2005، بنزع الأختام عن منشآتها النووية بما فيها مفاعل نطنز، وأطلقت دورة العمل فيه من جديد ليعود للتخصيب بنسبة 3.67%. ولأن “نطنز”، كانت المنشأة الإيرانية الأبرز في مشروع تخصيب اليورانيوم المنخفض، فقد كانت عرضة لهجوم إلكتروني أميركي- إسرائيلي تمثل في إدخال فيروس “ستوكسنت” إلى أجهزة حاسوب المنشأة عام 2009، لكن سرعان ما تخطت إيران هذه العقبة وأعدت الأمور إلى نصابها في الموقع النووي. وبرغم قدرة “نطنز” على استيعاب 50 ألف جهاز طرد مركزي، واحتوائه كذلك في عام 2014 على أجهزة طرد مركزي متطورة من طراز IR-8، إلا أن الاتفاق النووي الذي أبرم بين إيران ومجموعة ال-5+1 سمح لها بالإبقاء على 5060 جهاز طرد مركزي من نوع IR-1 فقط، أما بقية الأجهزة التي كانت في الموقع فأحيلت للتخزين تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبحسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استمرت طهران بالوفاء بالتزاماتها النووية منذ سريان الاتفاق مطلع عام 2016، إلا أن خروج أميركا من الاتفاق النووي في أيار 2018، وعودة العقوبات الأميركية على إيران، وتعثر أوروبا في تعويض إيران عن الخسائر التي لحقت بها جراء تلك العقوبات، دفع طهران في أيار 2019، لتدشين مسار الرد المتدرج على الإجراءات الأميركية، حيث بدأت تتحلل جزئياً من بنود الاتفاق إلى أن أعلنت في أيلول 2019، أنها ستبدأ بتطوير أجهزة الطرد المركزي بما يتيح لها تسريع عملية تخصيب اليورانيوم.

لم تفصح إيران حينها عن المواقع النووية التي ستحتضن هذا التطوير، ما أبقى مكان التطوير مجهولاً إلى أن وقع انفجار في مبنى فوق الأرض يتبع لمنشأة نطنز يوم الخميس 2 تموز 2020. رد الفعل الإيراني الأول كان الإشارة في إطار توضيح أولي لماهية المبنى أنه "مخصص لتجميع أجهزة الطرد المركزي". وبعد ثلاثة أيام أكد المتحدث باسم الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية بهروز كمالوندي أن "الحادثة التي وقعت في المبنى ستبطل مشروع إيران لإنتاج وتطوير أجهزة طرد متقدمة على المدى المتوسط". وقال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني مجتبی ذو النور إن حادث انفجار منشأة نطنز النووية وقع في مكان مخصص لإنتاج أجهزة طرد مركزية متطورة، وأضاف أن أسباب الانفجار واضحة تقريبا.

بعد ذلك شهدت إيران سلسلة من الانفجارات «الغامضة» استهدفت بشكل أساسي برنامجي إيران النووي والصاروخي. وعلى الإثر برزت تقديرات تقول أنه من المحتمل أن تكون هذه الانفجارات مفتعلة، إما بعمل أمني مباشر على الأرض أو عبر طائرات «كوادكوبتر» مفخخة، أو بهجمات سيبرانية. ومن المحتمل أيضاً، أن يكون بعض الانفجارات التي حدثت عرضية، أو ناجمة عن خطأ بشري. لكن المؤكد أن هناك نمطاً لما جرى، وبعض المواقع المستهدفة تخدم إما برنامج الصواريخ أو البرنامج النووي، المشروعين اللذين يثيران مخاوف الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج العربي جميعاً. لكنّ الجهتين الوحيدتين اللتين تملكان القدرة على تنفيذ مثل هذه الهجمات هما

الولايات المتحدة وإسرائيل. ما يشير إلى احتمالية تورط إحداهما، أو كلتاهما، الأمر الذي أوحى به رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أثناء لقائه المبعوث الأميركي الخاص لإيران براين هوك في القدس المحتلة وحديثه المتكرر عن وجوب منع إيران من امتلاك السلاح النووي. وما يزيد الشبهة حول دور إسرائيلي كبير، ما نقلته وسائل إعلام العدو، عن مصادر عسكرية إسرائيلية، شرحت ما جرى في نطنز.

كذلك نقلت وسائل إعلام أميركية عن مصادر «استخبارية شرق أوسطية» (الصفة التي تعطى عادة لضباط العدو الذين يتحدثون لوسائل إعلام أجنبية بسبب منع الرقابة العسكرية لهم من التصريح)، أن «هجوماً مدبراً» استهدف المنشآت الإيرانية. وذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية «إرنا» أن حريقاً في سقيفة صناعية بمنشأة نووية إيرانية قد خلف «أضراراً كبيرة». ووفقاً لتقارير، فإن المستودع، الذي تم بناؤه قبل 7 أعوام في منشأة نطنز، هو المكان الذي سيتم فيه تطوير أجهزة الطرد المركزي في المستقبل. وقال المتحدث باسم منظمة الطاقة النووية الإيرانية بهروز كمالوندي، لوكالة إرنا بأن أجهزة عديدة تضررت أو دمرت بشكل كامل جراء الحريق. كما قالت منظمة الطاقة النووية الإيرانية إنه لم تكن هناك مواد نووية في السقيفة الصناعية. وقالت القيادة الإيرانية إنها لا تريد الكشف عن مزيد من التفاصيل أو السبب الدقيق للحادث، لأسباب تتعلق بالسلامة. وأكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحی، أن «سیناریوهات مختلفة لحادث نطنز قيد التحقيق وسنعلن النتائج المؤكدة قرياً». وقال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني أبو الفضل عموی إن «صالحی قدم إيضاحات في جلسة الأحد بشأن حادث نطنز». ولم يستبعد رئيس منظمة الدفاع المدني الإيراني، غلام رضا جلالی، منذ اليوم الأول حدوث «عمل تخريبي من قبل مجموعات المعارضة أو هجوم سبيراني ضد المنشآت الإيرانية». ونقلت «تيوروك تايمز» عن المسؤول الاستخباري «الشرق أوسطي» أن «تل أبيب مسؤولة عن انفجار نطنز الأخير من خلال زرع قنبلة، لكن ليس لها أي علاقة بالحوادث الأخرى. وقال بهروز كمال

فندي المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية: «من المحتمل أن يؤدي هذا الحادث إلى إبطاء تطوير وتوسيع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. كانت هناك معدات متطورة وأجهزة قياس دقيقة في هذا الموقع تم تدميرها أو إتلافها». وأضاف أن إيران ستعمل على إقامة مبنى آخر أكبر ومزود بمعدات أكثر تطوراً بدلاً من المبنى المتضرر، مشيراً إلى أن الحادث لم يخلف خسائر في الأرواح فيما كانت الخسائر المادية جسيمة. وذكرت مصادر صحفية أن مقاتلات F35 الشبح شنت غارة على مجمع خوشير، وكان مراقبو الأمم المتحدة زاروا بارشين في 2015، بعد ظهور معلومات عن استخدامه لأغراض نووية، وجرت الزيارة بموافقة طهران، التي منحت أسهرا قبل السماح للوكالة الذرية بالدخول، الأمر الذي أبقى الشبهات حول الموقع. وعلى الإثر أفيد بلن الغارة، التي استهدفت الموقع، أصابت مخازن غاز UF6، وبحسب المصادر الإيرانية فإن شحنة من اليورانيوم المخصب كانت في الموقع لاستخدامها في صناعة رؤوس الصواريخ الخارقة للدروع، لكنها نجت من الانفجار، مضيئة أنه إذا أصيب فإن خطر تسرب الإشعاعات كان عالياً. وأكد مصدر من المجلس القومي الأعلى الإيراني أن هجومي بارشين ونطنز استهدفاً غاز UF6 الضروري لتخصيب اليورانيوم، وأن التفجير الذي وقع في مركز "سينا اطهر" الطبي شمال طهران تم عبر تفجير هاتف لأحد المهندسين العسكريين الذي يعمل في مجمع بارشين، بعد اختراقه بفيروس إلكتروني يبدو أنه جيل جديد من فيروس "ستاكس نت" الذي استخدم ضد طهران في 2010. وأضاف أنه على الأرجح هناك جهة واحدة تقف وراء هذه الحوادث الثلاثة على الأقل، مبينا أن بعض الأجهزة الإيرانية الأمنية تميل إلى اتهام "مجاهدي خلق" بالوقوف وراء الهجوم.

2 - المفاضلة بين الفعل والانتظار:

اعتبر فريق معهد السياسة والاستراتيجية برئاسة اللواء احتياط عاموس جلعاد أن التحدي متعدد الأبعاد الذي تشكله إيران، وأولاً وقبل كل شيء في المجال النووي، كبير ومعقد. وأضاف أنه في

وسائل منعه "تحتاج إسرائيل إلى تجنيد العالم. ولكن بدلاً من هذا، فإن سياستها الحالية تجذب النار" وتحرف الإنصات الدولي، المحدود على أي حال في ظل أزمة كورونا، عن التهديد الإيراني. وهكذا، فبدلاً من تجنيد العالم لوقف البرنامج النووي لنظام طهران، فإن إسرائيل تجبر حلفاءها على استثمار طاقة وجهود كبيرة بالذات في محاولة لإحباط خطة الضم، في ظل تصعيد ميلها للاعتراف بدولة فلسطينية في حدود 67.

لقد انكشفت هذه المشكلة بشكل واضح في سلوك إسرائيل إزاء زيارة وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، إلى البلاد. فألمانيا من أكبر أصدقاء إسرائيل، ولاعبة مهمة في كل ما يتعلق بمعالجة مشكلة النووي الإيراني. لقد كانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي انضمت إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في خوض المفاوضات مع طهران على الاتفاق النووي، وتوشك على أن تصبح الرئيس الدوري لمجلس الاتحاد الأوروبي.

في الأيام العادية، كاد الموضوع الإيراني يقف على رأس جدول أعمال الزيارة، ولكن هذه الزيارة في الواقع الحالي جاءت كجزء من الجهود الألمانية لحمل إسرائيل على الامتناع عن خطوة الضم، بل تحولت إلى خلاف دبلوماسي مع برلين على خلفية قرار إسرائيل منع ماس من زيارة رام الله. لقد حذر ماس إسرائيل من أن ألمانيا لن تتمكن من منع إجراءات العقوبات ضدها في أوروبا، وتعزز فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية في القارة كرد على الضم لدرجة تنفيذ بضع دول لها. فضلاً عن ذلك، فإن دول الخليج أيضاً، التي كان التهديد المشترك من جانب إيران، على حد زعمها، هو المحرك المركزي لتحسين علاقاتها مع إسرائيل وللتعاون الهادئ معها.. ها هي تعيد احتساب خطواتها على خلفية الضم. لقد تلقت إسرائيل هذا الأسبوع إنذاراً استراتيجياً في شكل خطوة مغطاة إعلامياً بادرت إليها دولة اتحاد الإمارات. فقد توجهت أبو ظبي مباشرة إلى الإسرائيليين، من خلال سفيرها في واشنطن، يوسف العتيبة، بنشره مقالاً في "يديعوت أحرونوت"، حذر فيه من أن الضم سيمسّ باستقرار المنطقة كلها ويقلب ميل تقرب الدول العربية من إسرائيل

رأساً على عقب. وفي السطر الأخير، ورد أنه لا يمكن لإسرائيل "أن ترقص في عرسين": تضم، وتتصدى للتحدي الإيراني في آن واحد. وأضاف أنه في الظروف الناشئة، واضح أن إسرائيل اختارت الضم. وهي خطوة تنتج من العدم تحديات إستراتيجية زائدة على أمننا القومي، وفي الوقت نفسه تمنعنا من التركيز على التهديدات الملموسة المتصاعدة من جانب إيران. وباختيارها الضم سنقوت إسرائيل أحد إنجازاتها الاستراتيجية المركزية في مواجهة التهديد الإيراني على مدى السنين - جعله مشكلة دولية وليست إسرائيلية فقط.

3 - منطق الحرب والعدوان:

المنطق نفسه الذي يحكم التعامل الإسرائيلي-الأميركي مع البرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين، يحكم أيضاً التعاطي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل عام. والمقولة التي تلخص هذا المنطق، بالنسبة إلى البرنامجين هي: «إن لم تستطع تدميرهما، قم على الأقل بتأخيرهما لسنوات أو حتى لأشهر». والتعاطي مع إيران من قبل إسرائيل وحلفائها العقائديين-الأيديولوجيين في «حزب الحرب» الأميركي يتم وفقاً لمقولة مطابقة: «إن لم تتمكن من شنّ حرب تدميرية واسعة على إيران، قم بكيل ضربات موجعة متتالية لها لإضعافها واستنزافها قدر الإمكان، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية». والتفجيرات «الغامضة» في هذا البلد هي الترجمة العملية لهذا المنطق، قبل انتخابات قد تأتي بإدارة جديدة برئاسة المرشح جو بايدن، يرجح أن يعتمد مقاربة أقل تطرفاً. من يشك في أن هدف من سُمّي بـ«حزب الحرب» داخل الإدارة الأميركية، أي نواتها الأيديولوجية-العقائدية الملتفة حول الثنائي مايك بومبيو ومايك بنس، وكان جون بولتون أحد أركانها، كان التأزيم مع إيران، وصولاً إلى الحرب، ما عليه سوى مراجعة كتاب الأخير. هذا هو هدف السياسة التي اعتمدت حيالها، والتي أدت إلى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي معها، ومن ثم تطبيق «الضغوط القصوى» ضدها، أي محاولة خنقها اقتصادياً ومالياً، والعمل بدأب

على استفزازها وزعزعة استقرارها ووصل العداء إلى مستويات غير مسبوقه في أوائل كانون الثاني عندما اغتيل القائد العسكري الإيراني الأبرز الشهيد قاسم سليمان في غارة أمريكية بطائرة مسيرة في بغداد. وردت إيران في التاسع من كانون الثاني بإطلاق صواريخ على قاعدتين في العراق تتمركز بهما قوات أمريكية، في عملية وصفها سماحة السيد علي الخامنئي بأنها "صفعة على وجه" الولايات المتحدة، مضيفاً أنه ينبغي على القوات الأمريكية أن تغادر المنطقة. ومع أن الذهاب إلى حرب مفتوحة بات شديد الصعوبة، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وكذلك بالنسبة إلى إسرائيل، مع جائحة «كورونا» ومفاعيلها، فإن التقدير السائد لدى الطرفين هو أنه من الممكن رفع وتيرة الحرب الهجينة التي تُشنّ على إيران من دون أن يكون بمقدورها الرد، بحسب تقديرهم، نتيجة تدهور أوضاعها الداخلية، المرتبط بدوره بالجائحة وبناتج الحصار الاقتصادي والمالي. لكن، وكما أظهرت العديد من التجارب السابقة، فإن غطرسة القوة كثيراً ما تدفع القوى المهيمنة، خاصة في مراحل تراجعها، إلى سوء التقدير.

كتاب جون بولتون، مهما كان الموقف من الرجل، ومن التيار الأيديولوجي المغرق في الرجعية والعنصرية والتأييد لإسرائيل الذي يمثّل، يتضمّن معلومات مهمّة حول السياسة الخارجية الأمريكية حيال منطقتنا وكيفية صياغتها. ما يهّمنا هو إدراك بولتون، منذ انضمامه إلى الإدارة كمستشار للأمن القومي، لتباين الأهداف، إلى حدّ التناقض في بعض الأحيان، بين التوجه الذي يجمعه مع بومبيو وبنس، وبين ترامب. هذا الأخير، المقتنع بأن خبرته بعقد الصفقات لا مثيل لها، وبأن ما يصح في المضاربات العقارية يصح أيضاً في السياسة الدولية، أدخل إلى فريقه عناصر معروفين بتشدّدهم المفرط كجزء من استراتيجيته التفاوضية مع الخصوم، لدفعهم للقبول بالتسويات التي يعرضها عليهم، في ظل التخويف من ترجيح الخيارات المرعبة تجاههم التي ينادي بها هؤلاء المتشدّدون.

ليس سرّاً أن ترامب عندما شكّل فريقه، قام بمجموعة مقايضات مع قوى وتيارات أيديولوجية وعقائدية مختلفة، حصل على دعمها في مقابل التزامه بتحقيق بعض أهدافها على المستوى الداخلي و/أو الخارجي. تحجيم ما اصطلح على تسميته «نفوذ إيران في الإقليم»، ومنعها من تطوير قدراتها العسكرية والباليستية هما هدف مشترك بينه وبين التيارات الصهيونية والإنجيلية المتطرفة. غير أن ترامب كان مقتنعاً، كما يؤكد بولتون في الكتاب، بأن الإيرانيين، تحت وطأة «الضغوط القصوى»، سيقبلون في نهاية المطاف بالتفاوض معه وبتقديم تنازلات مؤلمة تتعلق ببرامجهم العسكرية وبموقع بلادهم في الإقليم في مقابل الحفاظ على النظام. هو لا يزال يعتقد أن استراتيجيته التفاوضية «الفدّة» هي التي حملت رئيس كوريا الشمالية، بعد أن هدّد بإزالتها عن وجه الخارطة، إلى الموافقة على عقد قمة معه، وهو ما يمثّل بذاته انتصاراً هائلاً في نظر ترامب حتى ولو لم ينجم عنه أية تنازلات للولايات المتحدة من قبل هذا البلد. يشير بولتون إلى أن ترامب اشتكى عدة مرات أمامه من عدم قدوم الإيرانيين إليه بحثاً عن صفقة. لكن المهم في الكتاب هو ما يعترف به من إصراره في النقاشات بينه وبين أركان الإدارة على استحالة عقد أية صفقة مع نظام الحكم الموجود في إيران وعلى ضرورة «تكثيف الضغوط عليه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً».

في السياق يذكر سينا طوسي، الباحث الرئيس في المجلس الوطني الإيراني-الأميركي، في مقال على موقع «ريسبونسيل ستايت كرافت»، كيف أن بولتون رأى في إسقاط إيران لطائرة التجسس الأميركية التي اخترقت أجواءها مناسبة «لتحقيق حلمه بقصف إيران» وكيف أجمع أركان الإدارة على ذلك بداية، ليعود ترامب ويتراجع، مثيراً حفيظته وبومبيو. اتفق الرجلان في ما بعد على عدم الاستقالة قبل أن يبلغ أحدهما الآخر بقراره قبل الإقدام عليه. ويتضح في الكتاب أيضاً أن بولتون وبومبيو نجحا في تخريب محاولات التوسط بين بلدهما وإيران، والتي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. «حزب الحرب» كان معنياً بإفشال أي احتمال بتخفيض التوتر إلى الحد الأدنى بين البلدين والسعي لافتعال صدام مباشر عندما تتاح أية فرصة لذلك.

لا ريب بأن جائحة «كورونا» وتداعياتها قد قادت إلى استبعاد مثل هذا الخيار اليوم. لكن العمليات المتكررة التي وقعت في إيران خلال الأيام الأخيرة، وطبيعة المواقع المستهدفة، تظهر تصميماً أميركياً صهيونياً على رفع مستوى «الحرب الهجينة» المتبعة ضدها من منخفضة إلى متوسطة التوتر. ولم يؤد المستوى السابق من الحرب، الذي بقي قابلاً للاحتمال، في نظر إيران وحلفائها إلى الكف عن المضي في مراكمة وتطوير قدراتهم العسكرية، والاستعداد لرد مناسب في حال احتدامها.

4- حاجة إسرائيل لتسجيل إنجازات موضعية:

لقد أضحت إيران، بالنسبة إلى إسرائيل، التهديد الأول والأكبر لوجودها، وهو ما تعبر عنه مؤسسات الكيان السياسية والأمنية بشكل صريح ومباشر، وتبني على أساسه استراتيجياتها الأمنية المضادة على المستويات كافة. لكن الحقيقة - التي لا ينكرها حتى الأعداء - أن إيران بلغت مرحلة لم يعد معها بوسع إسرائيل أو غيرها من القوى وقف تطورها العلمي والنووي والصاروخي. كذلك، وعلى الرغم من الأضرار الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الإيراني جراء العقوبات الأميركية، إلا أن طهران أثبتت أنها ماضية في خياراتها، وهو ما وضع تل أبيب أمام تحدٍّ غير مسبوق، يدفعها بين الحين والآخر إلى محاولة تسجيل إنجازات موضعية في هذا الاتجاه أو ذلك. وهي، وإن نجحت في تأخير إيران أو تدفيعها كلفة زائدة، إلا أنها لن تفلح في ثنيها عن سياساتها وفق ما أثبتته التجارب، بل إن تلك العمليات الموضعية لا ترقى - بحال من الأحوال - إلى مستوى الضغوط السابقة التي صمدت إيران في وجهها وتجاوزتها.

مع ذلك، وعلى الرغم من انشغال العالم بمواجهة تفشي وباء «كورونا»، تجد إسرائيل نفسها ملزمة بخطوات عملانية مضبوطة، لا تكفل إنهاء التهديد، لكنها - بالنسبة إلى تل أبيب - أفضل من البقاء مكتوفة اليدين. هكذا، تعمل الدولة العبرية حالياً وفق قاعدة: ما لا تستطيع منع تحققه، يفترض بك تأخير قدر الإمكان، وجعله أكثر كلفة. لكن عقوداً من الصراع أثبتت أن هذا المنطق لم يؤتِ أكله

قط في مواجهة إيران. وعلى ضوء ذلك فإن سلسلة الانفجارات «الغامضة» التي وقعت في إيران تؤكد أن المواجهة بين التحالف الأميركي - الإسرائيلي ومحور المقاومة، وفي قلبه إيران، إلى تصاعد، برغم جملة التطورات الدراماتيكية التي شهدتها العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة. فجائحة «كورونا» وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية الكارثية عليها، والاحتجاجات الشعبية على العنصرية المؤسسية بعد جريمة قتل جورج فلويد من قبل الشرطة الأميركية، وما قد ينجم عنهما من آثار شديدة السلبية على إمكانية فوز دونالد ترامب برئاسة ثانية، هي اعتبارات لم تمنع جميعها الفريق المشرف على ملف إيران في واشنطن، المتصهين أيديولوجياً وعقائدياً، من المضي في سياسة تسعير «الحرب الهجينة» التي تشن عليها وعلى حلفائها. وستكشف الأيام، ربما، كيفية وقوع هذه الهجمات، وإذا ما كانت من فعل إسرائيل وحدها، أو ناجمة عن تعاون أميركي - إسرائيلي، إلا أن الفريق المشار إليه، وعلى رأسه مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، يتحمل مسؤولية كاملة عما وقع في إيران، لا تقل عن مسؤولية رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو. فإسرائيل، المدركة للتحويلات في ميزان القوى في الإقليم، لا تتجرأ على المبادرة إلى مثل هذا الأمر من دون ضوء أخضر أميركي. ويضاف إلى ذلك أن ما جرى، حتى ولو نتج عن قرار إسرائيلي بالرد على هجمات سيبرانية إيرانية، كانت هي بدورها ردوداً على هجمات إسرائيلية سبقتها، يندرج بمجمله في سياق الحرب الهجينة المتبعة ضد إيران وحلفائها، والتي تستخدم فيها «الضغوط القصوى» الاقتصادية والمالية، و«عمليات ما دون الحرب» بجميع أشكالها.

لقد دُشن هذا النمط الجديد من العمليات في سوريا منذ عام 2014، وأصبح يشمل العراق العام الماضي، ويبدو أننا أمام محاولة لتوسيعه باتجاه إيران اليوم. غير أن الاستهداف «الهجين»، السيبراني أو غيره، لمنشآت البرنامجين النووي والصاروخي في إيران، يمثل تجاوزاً لخطوطها الحمراء، وتهديداً لأمنها القومي، ومن الصعب أن تكفي إزاءهما فقط بيانات إدانة واستنكار وتحذير.

في المقابل يعزو عدد من الخبراء القرار الإسرائيلي بالقيام بمجموعة من العمليات ضد مواقع حساسة جداً في إيران، إلى الرغبة في توجيه رسالة «رادعة» و«قوية» لها. والردع بالمفهوم الإسرائيلي غالباً ما يعني اللجوء إلى القوة المفرطة والرد غير المتناسب في مقابل أي عمل يصنّف تحدياً لقدرات إسرائيل. ويكفي للتأكد من ذلك مراجعة سجلها في سوريا خلال السنوات الأخيرة، ومئات الغارات، وهي جزء من «آلاف الهجمات» بحسب غادي أيزنكوت، رئيس الأركان الصهيوني السابق، ضد مواقع تزعم أنها مخازن ومصانع للصواريخ.

لقد سبق لإسرائيل أن صنفت عملية تطوير القدرات الصاروخية عند إيران وحلفائها على أنها تهديد وجودي، لا على أنها شل لقدرتها على المبادرة بالحرب مثلاً، وبات التصدي المباشر لها مبرراً. المنطق نفسه يستخدم حالياً لتسويغ العمليات التي نفذت ضد إيران بذريعة أن الأخيرة متهمه بهجوم سيبراني ضد شبكة المياه الإسرائيلية في أيتار الماضي كاد يؤدي، بحسب «فايننشال تايمز»، إلى حرمان عشرات الآلاف، وبينهم مزارعون، من الماء، وبتسميم المئات نتيجة رفعه مستوى الكلور فيها.

إن الهجوم السيبراني على ميناء «الشهيد رجائي» في بندر عباس ليس كافياً، من المنظور الإسرائيلي، لنهي إيران عن تكرار ما فعلته، والمطلوب هو خطوات تصعيدية تظهر استعداداً للذهاب إلى مستوى أعلى من المواجهة، وتخدم استراتيجية «الضغوط القصوى»، المؤلمة جداً بالنسبة إلى طهران. المشكلة أن الأخيرة أبدت طاقة عالية جداً على احتمال الألم. وكما لم تمنعها، هي وحلفاؤها، «عمليات ما دون الحرب» من استمرار مراكمة وتطوير القدرات العسكرية والصاروخية في سوريا، والعراق، وقبلهما لبنان، فلنّها مضت في مسار «البناء تحت النار»، وبالتالي فلنّها لن تتوقف عن ذلك في داخل حدودها. ويشير هؤلاء المطلعون إلى أن أكثر ما يستفزّ إسرائيل هو معلومات متواترة عن إدخال تعديلات تكنولوجية نوعية على الصواريخ، تزيد من دقتها، وخاصة من قدرتها التدميرية. بمعزل عن مدى صحة هذه المعطيات، الواضح هو أن

الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية ضد إيران وحلفائها لم تحقق أيًا من أهدافها الرئيسية، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بنمو قدراتهم العسكرية والصاروخية. وفي ظل العجز عن الذهاب إلى الحرب لتغيير الوقائع بالقوة، نتيجة لتحولات ميزان القوى في الإقليم وتبعات «كورونا» في أميركا وإسرائيل، يبقى الخيار المتاح أمامهما هو تشديد الحصار والتجويع والعمليات الهجينة. وهناك من يعتقد في إسرائيل أن فرص إعادة انتخاب الفريق الحالي في الولايات المتحدة تتراجع، وأن فوز جو بايدن قد يعني العودة إلى سياسة تخفيض التوتر مع إيران إلى الحد الأدنى، وأن من الضروري انتهاز فرصة الأشهر الأخيرة لتوجيه ضربات موجعة لها. وهذا ما قد يفسر تجاوز خطوطها الحمراء من خلال الهجمات الأخيرة ضدها، وسيوضح في القادم من الأيام ما إذا كان ما حصل قد شكل خطأ في تقدير الموقف. وما جرى في إيران قبل فترة، يعود بالذاكرة إلى ما جرى في العراق السنة الماضية، من انفجارات غامضة، استهدفت مخازن «الحشد الشعبي»، تبين لاحقاً أن بعضها نفذ عبر طائرات «كوادكوبتر». هذا النمط من العمل الأمني حاول العدو الإسرائيلي تنفيذه في منطقة معوض في ضاحية بيروت الجنوبية، حيث أراد تنفيذ عملية بلا بصمة، بإرسال طائرتي «كوادكوبتر» لتفجير ما ادعى إعلام العدو أنه «خلاط وقود صلبة» للصواريخ الدقيقة، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل وكشفت أسلوب العمل الجديد. أمّا في ما يتعلق بوضع عبوات أو إشعال حرائق في الأماكن المراد تدميرها، بهدف إخفاء البصمة، فهو أسلوب قديم متبع إسرائيلياً. فبحسب المراسل العسكري للقناة «13»، والكاتب في صحيفة «معاريف»، ألون بن دافيد، في مقال نشره في نيسان الماضي، فإن إسرائيل نفذت عمليات في لبنان لمواجهة مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله، منها إرسال «حوامة مسلحة، في آب من السنة الماضية، على خلاطة وقود صلبة كانت تقف في ساحة في بيروت، وفي بداية هذه السنة نشب حريق في منشأة أخرى مجاورة لمطار بيروت».

5 - في الوقائع والتقديرات:

في الوقائع أنه صبيحة يوم 26 حزيران 2020 ، دوّى انفجار، في قاعدة بمنطقة «خجير» على بعد 24 كلم، شمالي غربي قاعدة بارشين شمالي طهران. والمكان، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، عبارة عن منشأة «لإنتاج الصواريخ والوقود السائل والصلب المستخدم في الصواريخ، ويشتهر منذ فترة طويلة بأنه موقع رئيسي لترسانة إيران من الصواريخ الباليستية». بعدها بأربعة أيام، دوّى انفجار بمركز طبي في منطقة تجرّيش شمالي طهران (على خلاف قواعد «المعارك بين الحروب» التي تتجنب إسرائيل فيها القتل، أدّى هذا الهجوم إلى مقتل 19 شخصاً، ونفى مساعد وزير الصحة الإيرانية ارتباط مشفى «سينا أطر» المستهدف بأي نشاط نووي. وفي تغريدة له على «تويتر» قال رئيس «معهد الأمن القومي» الإسرائيلي عاموس يادلين إن الانفجارين اللذين وقعا - بارشين وسينا أطر - مرتبطان بمنشأة خوجير لتصنيع الصواريخ).

في كلا الحادثين قالت السلطات الإيرانية، بحسب التحقيقات الأولية، إن الانفجار سببه تسرب غاز، وإن الهجوم السيبراني مستبعد بالحالة الأولى بسبب عدم ربط منشأة الغاز بأي شيء إلكتروني. في اليوم ذاته، قال نتنياهو بعد اجتماعه بالمندوب الأميركي هوك إن إسرائيل «ستفعل كل ما في وسعها لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية». وبحسب البيان الصادر عن مكتبه: «لقد عقدت اليوم اجتماعاً مهماً مع المبعوث الأميركي الخاص بإيران، برايان هوك، ونتخذ إجراءات عسكرية قوية بشكل متكرر ضد إيران وحلفائها في سوريا، وفي أماكن أخرى، بحسب الحاجة». وفي 2 تموز 2020 انفجر مخزن في مفاعل نطنز النووي. هذه المرة قالت صحيفة «نيويورك تايمز»: «بخلاف التفجيرات التي شهدتها إيران: الانفجار الضخم في منشأة بارشين العسكرية في طهران، والانفجار في مشفى بالمدينة، فإن كل الإشارات تؤدّي إلى أن ما حدث في نطنز هو هجوم مدبر». ونقلت الصحيفة عن «مصدر استخباري شرق أوسطي»، أن «الانفجار سببه جهاز متفجّر وضع داخل المنشأة، وإنه تسبّب بدمار كبير في الأقسام فوق الأرضية من المنشأة حيث وضعت أجهزة الطرد

المركزي الجديدة». هذه الرواية أكدها مصدر عسكري إسرائيلي لقناة «كان» الإسرائيلية بقوله إن التفجير في نطنز «جزء من مساعي إحباط البرنامج النووي الإيراني». ونقلت المراسلة العسكريّة لـ«كان»، كرميلاً مناشيه، عن المصدر أن ما جرى سيساهم في «تأخير البرنامج النووي الإيراني، لكن ليس لفترة طويلة. فلدى إيران 1700 كلغ من اليورانيوم المخصّب، وهي كمية لم تكن موجودة عندها من قبل، وهذا قربها من العتبة النوويّة أشهراً».

أمّا محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، فقال إن «سلسلة الانفجارات والحرائق الغامضة في إيران لم تكن عفوية، بشكل يتزايد تأكيده»، ملمحاً إلى أن «جهة ما مهتمة بالبرنامج النووي والصاروخي الإيراني حاولت تمرير رسالة للقيادة في طهران، تقضي بوقف تخصيص اليورانيوم أكثر من الكمية التي يسمح بها الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، والتوقف عن تطوير وبناء أجهزة طرد مركزي حديثة وسريعة لتخصيب اليورانيوم، والتوقف عن تطوير وبناء صواريخ طويلة المدى بإمكانها حمل سلاح نووي». ونقل بن يشاي عن خبراء أميركيين قولهم إنه أقيم «في نطنز قبل فترة قصيرة مصنع لتطوير أجهزة طرد مركزي متقدمة لتخصيب اليورانيوم»، وبسببها «ينتاب القلق كل من يخشى أن تطور إيران قدرات لصنع سلاح نووي. فالخوف ليس من كمّيات اليورانيوم المخصب التي جمعتها إيران، خلافاً للاتفاق النووي، وإنما من وجود أجهزة الطرد المركزي بالأساس».

التخوّف من التطور النووي الإيراني أكدّه أيضاً المراسل العسكري للقناة «13»، ألون بن دافيد، الذي قال إن التفجير استهدف «مختبراً جرت فيه اختبارات على أجهزة طرد مركزي متطورة تسرّع من وتيرة تخصيب اليورانيوم، وكانت ستُنصب في المنشأة تحت الأرضيّة». وزعم أن التفجير «أدى إلى ضرر كبير للبرنامج النووي»، وشرح أن الانتقال إلى مرحلة متطورة من أجهزة الطرد المركزي هو المرحلة المقبلة لإيران.

فيما بعد، وقع الانفجار الرابع ضمن سلسلة الانفجارات. هذه المرة استهدف التفجير محطة كهرباء زرغان في الأهواز جنوبي غربي إيران. قد يبدو المكان المستهدف غريباً، إلا أنه كانت هناك منشأة سرّية تثير القلق، وربما حصل بسبب عطل فني، لكن من المؤكد أن توقيت الانفجار يثير الريبة. التحليلات في وسائل الإعلام الإيرانية أشارت إلى أن ما حصل قد يدخل في سياق الحرب السيبرانية بين إيران وإسرائيل. مع العلم أن وكالة «تسنيم» للأخبار نقلت عن مصدر أمني رفيع المستوى أنه حدّد سبب الحادث في نطنز، وسيجري الإعلان عنه في وقت مناسب لاعتبارات أمنية. بالتوازي أوردت وكالة «إرنا» الإيرانية مقالاً يُحذّر من احتمالية «عبور دول معادية لخطوط إيران الحمراء»، وعليه «يجب البدء بإعادة النظر في استراتيجيّة إيران لمواجهة الوضع الجديد بشكل أساسي».

هذا في الإعلام، أما على الصعيد الرسمي، فقد قال رئيس الدفاع المدني الإيراني غلام رضا جلاي إن إيران سترد على أي دولة تنفذ هجمات إلكترونية على مواقعها النووية، معتبراً ذلك من ضمن قوة الدفاع في البلاد، وأكد أنه «إذا استهدفت بلادنا بهجوم إلكتروني فسندرد».

يأتي هذا الانفجار بعد يومين من زيارة المبعوث الأميركي الخاص بإيران بريان هوك، إلى إسرائيل والذي أكّد من تل أبيب أن «الخيار العسكري لا يزال قائماً ضد النظام الإيراني»، وهو ما ربطته الوكالات في إيران بالحادث مباشرة، وخصوصاً أن الحادث حصل في مجمع نطنز الواقع في إقليم أصفهان بوسط البلاد. ويُعتبر هذا المجمع أكبر منشأة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم في إيران، وقد تمّ الكشف عنه عام 2002، ليصبح خاضعاً لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتكوّن من 3 مبانٍ كبيرة تحت الأرض، قادرة على تشغيل ما يصل إلى 50 ألف جهاز طرد مركزي، وقاعتين مساحة الواحدة 25.000 متر مربع، وعدد من المباني الإدارية.

وتحوي كل هذه المساحات، محطة لتخصيب اليورانيوم تحت سطح الأرض، ويتم فيها التخصيب بنسبة 3.5%، كما توجد على سطح الأرض محطة لإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 20%، ومحطة

التخصيب تتكوّن من شلالات للتخصيب، والشلال الواحد يحتوي على أجهزة طرد مركزي من 164 إلى 174 جهازاً. لكن ما تعرّض للحريق هو صالة من ضمن الصالات قيد الإنشاء، حسبما قال جلالى. ونُشرت لاحقاً صورة لمبنى مكون من طابق واحد وقد احترقت أجزاء من سقفه وجدرانه.

وفي السياق يبين مركز هرتسليا تحت عنوان "التحدي المحتمل من ساحة التهديد الإيراني" أن: «النظام في طهران ما زال يعمل في ظل الأزمة الطويلة لفايروس كورونا على الاستمرار في بناء قوّة من قدراته الاستراتيجية في المجال النوويّ وفي مجال صواريخ أرض-أرض، وقد أعلن النظام الإيرانيّ في بداية أول أسبوع من شهر نيسان الماضي عن جهود يقوم بها على مدار الساعة لاستكمال تطوير وتشغيل أجهزة طرد متطورة وعن مشروع لزيادة القوة التدميرية للرؤوس الحربية لصواريخ أرض-أرض، والرد على هذا التحدي يتطلب من "إسرائيل" أن تضع في سلم أولوياتها الأمنية-السياسية مجابهة هذا التحدي النووي الإيراني، عن طريق القيام بحوار عميق مع الإدارة الأميركية، من أجل التوصل إلى لغة مشتركة وإلى اتفاقات حول هذا الموضوع والرد عليه، وكذلك ضمان استمرار صدّ الجهود الإيرانية الهادفة إلى التموضع في لبنان وسورية والعراق». وسط تضارب كبير في الأنباء حول حادث "تطنز" واحتمال وجود "بصمات إسرائيلية" خلف "عملية التفجير" المشبوهة، كشف مسؤول استخباراتي شرق أوسطي مطّلع عن أن تل أبيب هي المسؤولة عن الهجوم الذي حصل في منشأة "تطنز" النووية الإيرانية بحسب تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية. وبينما اعترفت طهران بأنّ الحريق الذي وقع في المنشأة النووية تسبّب في أضرار كبيرة، ما يعني العودة بالبرنامج النووي للبلاد "شهوراً إلى الوراء"، نقلت "نيويورك تايمز" عن المسؤول الاستخباراتي أن إسرائيل زرعت قنبلة قويّة داخل مبنى يتمّ فيه تطوير أجهزة طرد مركزي متطورة.

وإذ أكد مسؤول في "الحرس الثوري" للصحيفة الأميركية أن الحادث حصل باستخدام مواد متفجرة، قال: "بينما نظر المحققون في احتمال إصابة "نطنز" بصاروخ "كروز" أو بطائرة بلا طيار، فإنهم يرون أنه من المرجح أن شخصاً ما حمل قنبلة إلى المبنى". وأشار أيضاً إلى أنهم لا يعرفون حتى الآن كيف ومتى تسلّلت المتفجرات، لكن الهجوم أظهر بوضوح وجود مشكلة كبيرة في أمن المنشأة. في المقابل رأى بعض المسؤولين الإيرانيين أن الحادث قد يكون بسبب "عمل تخريبي إلكتروني"، لكن مسؤول "الحرس الثوري" أوضح أن إسرائيل والولايات المتحدة استخدمتا في الماضي هجمات إلكترونية لإلحاق الضرر بالبرنامج النووي الإيراني، إلّا أن الأمر مختلف في هذا الحادث الأخير. وبالفعل، فقد تركّزت الشكوك في إيران على واشنطن وتل أبيب اللتين تعهدتا بمنع طهران من تطوير أسلحة نووية مزعومة، فيما قال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي للصحافيين: "إن سياستنا ضدّ إيران طويلة الأمد وعابرة للحكومات، ولا يُمكن السماح لطهران بأن يكون لديها قدرات نووية"، مضيفاً: "تقوم بأفعال من الأفضل أن تبقى طي الكتمان".

من جهته، أكد رئيس السلطة القضائية في إيران إبراهيم رئيسي متابعة التحقيق في حادثتي مجمع "نطنز" النووي ومستوصف "سينا أظهر"، مشدداً على ضرورة محاسبة المقصرين، وفق ما نقلت وكالة أنباء "فارس".

تزامناً، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية إطلاق القمر الاصطناعي الاستطلاعي التجسّسي "أوفيك 16" من قاعدة في وسط البلاد، أفادت تقارير إعلامية بأنّ الهدف منه مراقبة أنشطة إيران النووية. وأشارت الوزارة في بيانها إلى "خضوع قمر الاستطلاع الكهروضوئي ذي القدرات المتقدمة إلى سلسلة من الاختبارات"، فيما أشاد وزير الدفاع ورئيس الوزراء بالإنابة بيني غانتس بالإنجاز، قائلاً: "إنّ الإطلاق الناجح للقمر الاصطناعي "أوفيك 16" بين عشية وضحاها، يُعتبر إنجازاً رائعاً آخر" لقطاع الدفاع في إسرائيل. وبحسب وزير الدفاع الإسرائيلي، فإنّ "التفوق التكنولوجي والقدرات

الاستخباراتية أمران أساسيان لدولة إسرائيل". وتابع: "سنواصل تعزيز قدرات إسرائيل والحفاظ عليها على كل جبهة وفي كل مكان".

من ناحية أخرى نشر محلل عسكري إسرائيلي تحليلاً حول الانفجار الذي وقع بمنشأة "نطنز" النووية الإيرانية في ظل مؤشرات تؤكد أن تل أبيب تقف وراء العملية، لعرقلة مشروع طهران النووي. وقال المحلل العسكري عاموس هرئيل في تحليل نشرته صحيفة "هآرتس" إن "انفجار نطنز، هو ضربة مباشرة ضد برنامج إيران النووي"، مضيفاً أنه "برغم تواصل التقييم الإيراني للأضرار التي لحقت بالمنشأة النووية، إلا أن طهران تلوم بشكل فعلي إسرائيل، وقد تحاول الانتقام". وأكد هرئيل أن الحدث يشكل "ارتفاعاً كبيراً في التوترات بالمنطقة"، رغم انشغال دول مختلفة بوباء فيروس كورونا وعواقبه، لافتاً إلى أن الانفجار يأتي ضمن سلسلة من الحوادث اندلعت في إيران. وأوضح هرئيل أن الحوادث الإيرانية بدأت "بانفجار في منشأة لتطوير الأسلحة في بارشين، ومن ثم انفجار في موقع بطهران وصف بأنه مستشفى، وأسفر عن وقوع إصابات، وأخيراً جاء انفجار نطنز، إلى جانب حريق بمحطة كهرباء بمنطقة الأهواز قرب الحدود مع العراق". واستدرك: "إن إقامة صلة بين جميع هذه الحوادث أمر رائع، لكن ليس من الواضح أن جميعها كانت نتيجة هجمات مخطط لها، وتحديدًا حريق محطة الكهرباء، التي لا يعرف أنها مرتبطة بأي برنامج عسكري إيراني"، مؤكداً أن المرجح باستهدافه المخطط فقط "انفجار نطنز".

وحول سبب انفجار نطنز، ذكر هرئيل أنه "ربما يكون ناتجاً عن هجوم إلكتروني"، مضيفاً أنه "إذا كان الأمر كذلك، فقد تحاول إيران الرد، وربما أيضاً بضربة إلكترونية أخرى، وذلك ضمن الهجمات السيبرانية المتبادلة بين الطرفين". وأشار إلى أن المنشأة النووية الإيرانية تقع تحت الأرض، ويمكنها تجميع أجهزة الطرد المركزي الأحدث والأسرع، والتي تساهم في تسريع معدل تخصيب اليورانيوم، معتبراً أن الاتفاق الذي دافعت عنه إدارة أوباما، وجرى التوقيع عليه عام 2015، ترك لإيران إمكانية إنشاء قنبلة نووية خلال عام واحد فقط. وأوضح هرئيل أن "التطور

الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، يتعلق بتحسين تخصيص اليورانيوم، والتقدم في تجميع المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية"، منوهاً إلى أن الاستخبارات الغربية تقدر انخفاض "وقت الاختراق" للنصف، رغم عدم اتخاذ إيران قراراً استراتيجياً بهذا الصدد.

وفي ما يتعلق برسائل الاستهداف الإسرائيلي قال المحلل العسكري إنه "يمكن الافتراض بأن انفجار نطنز يحمل هدفاً مزدوجاً"، مبيناً أن "الرسالة الأولى تؤكد أن هناك تكلفة على سلوك إيران، والذي يشمل التقدم النووي من ناحية، وتصنيع الصواريخ بعيدة المدى ومساعدة المنظمات بلبنان وسوريا والعراق من ناحية أخرى".

وتابع هرنيل: "أما الرسالة الثانية فهي مرتبطة بالمستوى العملي، وهي عرقلة تقدم إيران المتجدد للوصول إلى قنبلة نووية"، مشيراً إلى أن صور الأقمار الصناعية أظهرت أن الانفجار طال ورشة تجميع أجهزة الطرد المركزي المجاورة لمنشأة التخصيب، وهذه الورشة تمثل جزءاً مهماً من الخطة الإيرانية، لنشر آلاف أجهزة الطرد المركزي المتقدمة.

منذ اللحظة الأولى للإعلان عن تفجير المبنى في منشأة نطنز، تلاحقت التفسيرات والتأويلات لخلفية الحادث، لاسيما أنه ترافق مع تفجيرات وحوادث غامضة في إيران، بدأت من انفجار في منطقة بارشين ليل 25/26 حزيران، قالت في حينه وزارة الدفاع إنه ناجم عن انفجار لأحد مستودعات الغاز في مقر للوزارة هناك. ما فتح المجال أكثر لبحث المهتمين عن السبب الحقيقي وراء التفجير في نطنز هو الإحجام الرسمي الإيراني عن كشف السبب بعدما أكد علمه بها، مبرراً الإحجام بـ"الدواعي الأمنية". وهو الأمر الذي قاد من جهة لاستبعاد الفرضيات الطبيعية من دائرة البحث والترجيح، والتركيز من جهة أخرى على الفرضيات التالية:

أ - ضربة جوية:

طرح عدد من المتابعين احتمال وقوع الانفجار بسبب ضربة جوية عن طريق طائرة مسيرة أميركية أو إسرائيلية، لكن سجل النجاحات التي قدمتها الدفاعات الجوية الإيرانية خلال السنوات

الماضية والتي كان آخرها إسقاط طائرة "غلوبال هوك" الأميركية العام الماضي، فضلاً عن وقوع المكان المستهدف في وسط إيران لا يدعم هذا الاحتمال بقوة.

ب - تخريب بأيدٍ داخلية:

أرسلت جماعة تطلق على نفسها اسم "فهود الوطن" عبر الإيميل بياناً لعدد من الصحفيين، تبنت خلاله المسؤولية عما حدث في المنشأة النووية، لكن هذا الإعلان وبرغم عدم استبعاده بشكل نهائي، إلا أن المهتمين لم يتناولوه بشكل جدي، لعدة أسباب منها نظام الحماية الذي بإمكانه الكشف عن أي حدث داخل نطنز.

ج - هجوم سيبراني:

من المعلوم أن ثمة مواجهة صاخبة من وراء الشاشات بين إيران من جهة وإسرائيل وأميركا من جهة أخرى، بدأت مؤخراً، مع ما قيل إنه هجوم إيراني سيبراني استهدف البنية التحتية للمياه في إسرائيل، وهو الأمر الذي لحق به عدة أحداث في إيران منها إطلاق مدمرة دماوند صاروخ خاطئ أثناء مناورات في بحر عُمان، بحسب الإعلان الإيراني. ثم تحدثت إسرائيل من خلال وسائل إعلامها غير الرسمية عن تعطيل أجهزة الحاسوب في ميناء "شهيد رجائي" الإيراني، نتيجة هجوم سيبراني إسرائيلي.

ولم يستبعد الكتاب الإسرائيليون وغيرهم أن يكون تفجير بارشين ناجم عن هجوم سيبراني، كذلك الحريق الذي أصاب مركز سينا أظهر الطبي في طهران.

بناءً على ما تقدم في هذا السياق، تبقى فرضية الهجوم السيبراني الإسرائيلي أو الأميركي حاضرة بقوة وإن كان الخبير الإيراني في الشؤون الدولية مصطفى خوش جشم يُسقطها من الحسابات، قائلاً لصحيفة "ستاره صبح" الإصلاحية، إن "المستودع كان قيد الإنشاء ولم يتم وصل الانترنت إلى النظام الداخلي فيه حتى اللحظة".

د - عملية أمنية:

أمام السيناريوهات المذكورة أعلاه، ظهرت فرضية جديدة، إذ نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية تقريراً نقلت فيه عن مسؤول استخباري في منطقة الشرق الأوسط قوله إن "إسرائيل هي المسؤولة عن الانفجار الذي وقع داخل منشأة نطنز النووية الخميس الماضي". وبحسب التقرير فإن المسؤول أكد أن العملية تمت من خلال زرع عبوة ناسفة شديدة الانفجار داخل المنشأة النووية المستهدفة.

وبالعودة إلى سجل المواجهة الإسرائيلية-الإيرانية على الصعيد الأمني، لا يمكن إغفال حدوث هكذا عمليات تفجيرية في إيران، وإن كانت سابقاً قد استهدفت شخصيات إيرانية تعمل في المجال النووي. كما أن القدرة السيبرانية لدى إسرائيل قد تكون ساعدتها على تخطي عبوة المراقبة الداخلية للمنشأة إن كانت موجودة، بما يمكنها من وضع العبوة في داخل المنشأة دون كشفها.

في المقابل، وفي إطار مسلسل التسريبات المستمر، شبّهت ידיعوت احرونوت الإسرائيلية بين ما يحدث في إيران وما حدث في سورية خلال السنوات الماضية من خلال العمليات الجوية "المنسوبة إلى إسرائيل ضد أهداف إيرانية" على حد تعبير الصحيفة.

"القاسم المشترك لسلسلة من الأهداف التي تم ضربها مؤخراً في إيران - نتيجة للحوادث أو الضربات - هو أن هذه أهداف بنية تحتية وطنية"، كتبت الصحيفة مضيفاً أن اثنين منهما ينتميان إلى المشروع النووي الإيراني: مختبر تطوير أجهزة الطرد المركزي من الطراز المتقدم في نطنز، ومنشأة لإنتاج الصواريخ الباليستية في منطقة بارتشين. وقال محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في "يديعوت" رون بن يشاي إن "سلسلة الانفجارات والحرائق الغامضة في إيران، لم تكن عفوية". وتابع أنه: "على الأرجح، بالإمكان التقدير أن جهة ما مهتمة بالبرنامج النووي والصاروخي الإيراني حاولت تمرير رسالة للقيادة في طهران، وتقضي بوقف تخصيب اليورانيوم أكثر من الكمية التي يسمح بها الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، والتوقف عن تطوير وبناء أجهزة طرد مركزي حديثة

وسريعة لتخصيب اليورانيوم، والتوقف عن تطوير وبناء صواريخ طويلة المدى وبإمكانها إطلاق سلاح نووي".

وتابع بن يشاي أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت قد كشفت منشأة نطنز، في العقد الماضي، وقالت إنها جزء من البرنامج النووي الإيراني، لكنه ادعى أن هذه المعلومات تستند إلى "مصادر أجنبية"، وهي عبارة تستخدم في وسائل الإعلام الإسرائيلية عندما لا يكون هناك اعتراف إسرائيلي بعمليات عسكرية. وأشار إلى أنه تعمل في نطنز اليوم أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم بمستوى تخصيب متدنٍ. وكشفت صور التقطتها أقمار اصطناعية أميركية عن حريق في مبنى من الطوب منخفض الارتفاع، واعتبر بن يشاي أنه بالإمكان الاستدلال منها على حدوث انفجار داخل المبنى الذي احترق أو تحته الذي تسبب بالحريق وأضرار جسيمة. ونقلت "يديعوت" عن خبراء أميركيين قولهم إنه أقيم في هذا المكان قبل فترة قصيرة مصنع لتطوير أجهزة طرد مركزي متقدمة لتخصيب اليورانيوم، وأن معهدي أبحاث أميركيين خاصين رصدوا الأضرار التي حدثت في المنشأة في نطنز. وأضافت أنه "يتضح من هذه المعطيات لماذا ينتاب القلق كل من يخشى أن تطور إيران قدرات لصنع سلاح نووي. وليس من كميات اليورانيوم المخصب التي جمعتها إيران، خلافاً للاتفاق النووي، وإنما من وجود أجهزة الطرد المركزي بالأساس".

وأشار بن يشاي، بالاستناد إلى "تقارير أجنبية" أيضاً، إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة ألحقتا أضراراً بمنشأة نطنز بواسطة هجمات سايبير، قبل 12 عاماً، بالتعاون بين الوحدة 8200 في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ووكالة التجسس الإلكتروني الأميركية، تم حينذاك زرع فيروس إلكتروني، يطلق عليه اسم "ستكسنت" في حواسيب المنشأة وتسبب بتدمير قسم كبير من أجهزة الطرد المركزي. وربط بين انفجار نطنز الأخير، وواقعتين أخريين. فلقد وقع قبل ذلك انفجار في منشأة عسكرية في منطقة جبلية شرق طهران، وقال الإيرانيون أنه وقع في قاعدة "بارتشن"، وأنه نجم عن انفجار بالون غاز بينما يقول بن يشاي أن الانفجار وقع في منشأة يتم فيها تطوير صواريخ

ووقود صواريخ. والواقعة الثانية كانت عندما انفجرت منشأة طبية في طهران، وقالت السلطات الإيرانية إن الانفجار نجم عن تسرب غاز، وأسفر عن مقتل 19 شخصاً. وأشار بن يشاي إلى الجهات التي لديها مصلحة بتمرير رسالة إلى إيران، والتسبب خلال ذلك بتشويش كبير في جهود إيران لتطوير برنامجها النووي: "واضح جداً أن إسرائيل والولايات المتحدة على رأس القائمة، لكن لدول أخرى في المنطقة، اهتماماً واضحاً بتخريب هذا البرنامج". والحادث هو الحلقة الأحدث في سلسلة من الحوادث الغامضة التي تعرضت لها منشآت إيرانية أخرى في الفترة الأخيرة. فقد وقع انفجار ضخم قرب قاعدة بارشين العسكرية، الشهر الماضي. وضرب انفجار آخر محطة الزرقان، كبرى محطات الطاقة الموجودة بمدينة الأحواز، خلال عطلة نهاية الأسبوع وبعد ساعات، تسبب تسرب غاز الكلور في إصابة العشرات في جنوب شرقي إيران. وقد زادت هذه الحوادث من التكهنات المثارة حالياً حول حادث نطنز، خاصة أن رد إيران في جميع هذه الحوادث كان واحداً، حيث أشارت إلى عدم معرفة السبب الرئيس وراء الهجمات وأنها تبحث في الأمر. ويتشابه ذلك مع موقف إيران في شهر تشرين الأول الماضي، حين أعلنت عن وقوع انفجارين على متن ناقلة النفط الإيرانية «سابيتي» في البحر الأحمر جراء تعرضها لضربتين يُشتبه بأنهما «صاروخيتان»، إلا أنها عادت ونفت صحة وقوع حريق على متنها، مشددة على أن جميع العاملين على متنها بخير ولم يصب أي منهم بأذى. وقال مسؤول نيويورك تايمز الأميركية إن إسرائيل هي المسؤولة عن الهجوم وأنها زرعت قنبلة قوية في مبنى يتم فيه تطوير أجهزة طرد مركزي متطورة. ورغم عدم وجود طريقة للتحقق من تورطها بشكل مستقل، فقد أظهرت المخابرات الإسرائيلية سابقاً قدرتها على ضرب قلب إيران، ففي عام 2018 قامت باقتحام مستودع في طهران وسرقة نصف طن من السجلات السرية التي توثق المشروع النووي الإيراني وتمكنت من إخراج السجلات من البلاد. وبعد ذلك قدم «الموساد» العديد من هذه السجلات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع العديد من الأدلة الجديدة التي أخفتها إيران عن المعدات والمواد الخام المحظورة. ومن جهة أخرى قال نيسان

رافاتي، كبير المحللين للشؤون الإيرانية في مجموعة الأزمات الدولية «يبدو معقولاً أن نفترض أن منفذ الحادث أراد، على الأقل، إبطاء تقدم البرنامج النووي، أو ثني إيران عنه تماماً، لكن الإيرانيين يقولون إنهم ببساطة سيعيدون بناء الخسائر». وأكد عدد من المسؤولين الغربيين أن الهدف من هذه الهجمات هو تهديد إيران وإظهار العواقب الانتقامية التي قد تلحق بها في حال تطويرها لأسلحة نووية.

وتقع منشأة نطنز تحت الأرض على بعد 220 كيلومتراً جنوب شرقي طهران، وهو أهم موقع لتخصيب اليورانيوم في إيران. وتستخدم إيران أجهزة طرد مركزي عالية السرعة لمعالجة أو تخصيب اليورانيوم. يتم استخدام اليورانيوم المخصب بمستويات قليلة في المفاعلات النووية، ولكن اليورانيوم العالي التخصيب يمكن أن يكون وقوداً للقنبلة الذرية.

ويجري العمل في نطنز لبناء أجهزة طرد مركزي أكثر تقدماً لتخصيب اليورانيوم بسرعة أكبر. وبموجب اتفاق نووي وقع في 2015 مع ست قوى عالمية، قيدت إيران أنشطتها النووية في مقابل رفع أغلب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها. لكن طهران قلصت التزامها ببنود الاتفاق منذ انسحاب الولايات المتحدة منه في 2018. واتهم النائب الإيراني جواد كريمي قدوسي، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني، مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بـ "التجسس" و"التسلل" والتورط في انفجار منشأة نطنز. وقال قدوسي لوكالة أنباء البرلمان الإيراني، إن واقعة نطنز حدثت بسبب "المعلومات التي جمعها المفتشون"، وانتقد استمرار بقاء إيران في البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

وأشار قدوسي إلى أن زيارة المفتشين لموقع نطنز بناء على بنود البروتوكول الإضافي تكررت 6 مرات في نفس الموقع الذي تعرض للتخريب، حسب تعبيره. وكان رئيس مجلس الشورى (البرلمان الإيراني) محمد باقر قاليباف قد هدد في بيان له الوكالة الدولية للطاقة الذرية قائلاً إن طهران لن تسمح للوكالة بأن تكون حرة وتفعل ما تشاء لاستكمال دائرة جمع المعلومات والتجسس للدول

المعادية". هذا وأعلن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإيراني، أبو الفضل عمومي، عن عقد اجتماع للجنة مع مسؤولي المخابرات والأمن وقادة الدفاع الجوي بخصوص ما حدث في نطنز موضحاً أنه "وفق التوضيحات المقدمة تم إحراز نتائج مهمة في التحقيق". ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية "إيسنا" عن عمومي قوله إن "السلطات المسؤولة قدمت تقريراً عن مسؤولياتها المتعلقة بالقضية، وكشفت عن الجوانب الأمنية لحدث نطنز، وردت على الأسئلة التي طرحها أعضاء لجنة". ولم يفصح عمومي عن تفاصيل التقرير لكنه ذكر أن هناك مزيداً من التحقيق في مختلف جوانب الانفجار في المنشأة النووية والذي سينشر نتائجه لاحقاً بشكل رسمي، حسب تعبيره. واعترفت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في وقت لاحق أن الانفجار وقع في ورشة عمل لجبل جديد من أجهزة الطرد المركزي في موقع نطنز النووي. وعقب ذلك، وصف بعض وسائل الإعلام الإيرانية المقربة من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الانفجار بأنه "هجوم متعمد". ويعزز حضور كبار المسؤولين في قيادة الدفاع الجوي للجيش الإيراني وقادة الأجهزة الأمنية في اجتماع البرلمان، فرضية الهجوم بعبوة ناسفة أو غارات جوية التي دمرت مبنى أجهزة الطرد المركزي بالكامل، وفقاً لبعض التقارير. كما لفتت تقارير صحيفة "نيويورك تايمز" إلى احتمال وجود قنبلة ونقلت عن بعض المصادر أن إسرائيل تقف وراء الهجوم. وكانت القناة 13 من التلفزيون الإسرائيلي نقلت في وقت سابق عن خبراء أن الانفجار سيؤخر تخصيص اليورانيوم لمدة شهرين في نطنز، حيث تم تدمير المختبر الذي طور أجهزة طرد مركزي عالية السرعة.

6- المسؤولية الاسرائيلية:

المسؤولون في إسرائيل اعتمدوا سياسة الغموض عندما سئلوا عن تورط تل أبيب في الهجوم على نطنز، على الرغم من أنهم شددوا على خطر إيران نووياً، وقال وزير الدفاع بيني غانتس في تصريح له لإذاعة الجيش الإسرائيلي: "يمكن لأي شخص أن يشك فينا في كل شيء وفي كل وقت،

لكنني لا أعتقد أن هذا صحيحاً، وأضاف "ليس كل شيء يحدث في إيران مرتبطاً بنا بالضرورة"، بينما لم ينف ردداً على سؤال مسؤولية تل أبيب عن الانفجار ولم يؤكد ذلك. بينما قال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي اشكنازي في تصريحات لصحيفتي "معاريف" و"جيزورالم بوست": "لا يمكن السماح لإيران بامتلاك قدرات نووية، ولتحقيق هذه الغاية، نتخذ إجراءات من الأفضل ألا نتحدث عنها". وكشف رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور لبيرمان أن إسرائيل مسؤولة عن الانفجار في منشأة نطنز الإيرانية. ونقلت صحيفة "معاريف" العبرية، عن لبيرمان قوله إن "مسؤولاً استخباراتياً كبيراً يقول إن إسرائيل مسؤولة عن الانفجار في منشأة نطنز الإيرانية". وأوضح أن "الانفجار وقع بفعل قنبلة إسرائيلية زرعت في مبنى يتم فيه تطوير أجهزة طرد مركزي متطورة". في السياق تلمح وسائل إعلام العدو طوال الفترة الماضية إلى مسؤولية إسرائيل، بل تحدث بعض القيادات العسكرية إلى الإعلام عن تفاصيل الهجوم وأنه نُفذ بتفجير عبوة زرعت داخل منشأة نطنز، علماً بأن هذا التصريح صدر قبل أي كشف إيراني عن الموضوع. كما تولت صحيفة «نيويورك تايمز» نشر تفاصيل الهجوم نقلاً عن مصدر استخباري شرق أوسطي، وهي الصفة التي تعطى لضباط العدو عندما يتحدثون إلى وسائل أجنبية بسبب منع الرقابة الإسرائيلية. وقالت الصحيفة الأميركية إن ما جرى في نطنز هو هجوم هدفه «منع إيران من امتلاك القنبلة النووية»، ثم نشرت منذ أيام مقالة شارك في إعدادها الصحافي الإسرائيلي رونين بيرغمان (معروف بقربه من رؤساء جهاز «الموساد» من مائير داغان، وصولاً إلى يوسي كوهين)، وفيها أن تل أبيب هي المسؤولة عن زرع هذه العبوة التي حدد نوعها بأنها شديدة الانفجار. ولاحقاً تبين أن مصدر الصحيفة هو كوهين الذي اتهمه وزير الأمن الأسبق أفيغدور لبيرمان بصورة غير مباشرة بتسريب المعلومات، قائلاً خلال مقابلة مع «إذاعة الجيش»، إن «القيادة الأمنية بأكملها في البلاد تعرف من هو»، مطالباً رئيس الوزراء بـ«غلق فم المسرب».

في غضون ذلك، قال الرئيس السابق لفرع الأبحاث حول إيران في شعبة الاستخبارات العسكرية والباحث حالياً في «مركز القدس للشؤون العامة»، ميكسي سيغال، إن إيران توجه أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، لكنها ربما تفكر في الوقت المتبقي حتى انتهاء ولاية ترامب، ولذلك لن تتخذ إجراءً من شأنه أن يؤدي إلى رد إسرائيلي — أميركي قوي. ونقلت القناة السابعة عن سيغال، أن «إيران يمكنها تفعيل أذرعها في العراق وسوريا ولبنان واليمن لضرب المصالح الإسرائيلية والأميركية، لكن الأزمة الاقتصادية المستمرة في إيران ولبنان بدأت تؤثر في قطع الشطرنج الإيرانية هذه أيضاً».

لكن برغم فرضية عدم الرد، وهي مرفوضة مع قول قيادات إيرانية إن الرد حتمي في حال ثبت تورط جهات أجنبية في التفجيرات، رفع العدو الإسرائيلي، وفق القناة الـ 13، استعداداته شمال فلسطين المحتلة، بعد ورود معلومات عن نية طهران الثأر.

يقول المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أليكس فيشمان، إن منفذي التفجيرات يرون أن هناك «نافذة فرص فتحت، وإيران في أزمة، وهذا هو الوقت لضربها حيثما يمكن... لهدم المعنويات، وكشف هشاشة الحكم أمام السكان، وخلق عبء اقتصادي على النظام». في رأيه، إن كانت إيران في «أزمة هائلة، فهذه فرصة لمحاولة ضععة النظام، وتشجيع المعارضين من الداخل، وإلزامه (النظام) باستثمار المال في الدفاع وإعادة بناء البنى التحتية على حساب مشاريع عسكرية». ويرى فيشمان أن هذه النافذة ستبقى مفتوحة حتى تشرين الثاني/نوفمبر، «الموعد الذي تتجه إليه صلوات آيات الله برحيل (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب. ثمة من يعتقد أنه حتى ذلك الحين سيمتنع الإيرانيون عن مواجهة مكشوفة وشاملة مع الشيطان الكبير والصغير»، في إشارة إلى واشنطن وتل أبيب. كما ربط المحلل العسكري بين التفجيرات بقوله إن القاسم المشترك لسلسلة الأهداف أنها بنى تحتية قومية، واثنان منها للمشروع النووي: مختبر لتطوير أجهزة طرد مركزي من نوع متطور في نطنز، ومنشأة لإنتاج الصواريخ الباليستية في بارشين. لكن فيشمان، المعروف

بقربه من المؤسسة العسكرية، أكد أن «المهاجم يعرف أن الهجوم لن يوقف المشروع النووي... الضرر الذي لحق بمختبر تطوير أجهزة الطرد يمكنه أن يؤخر قليلاً الوصول إلى هذه الدرجة، إذ بحوزة إيران آلاف أجهزة الطرد القديمة التي تعرف كيف تقوم بالعمل».

طالب مدير الاستخبارات الإسرائيلية الداخلية الشاباك السابق ومدير معهد دراسات الأمن القومي أموس يادلين بالاستعداد للرد الإيراني في حال اتهمت طهران تل أبيب رسمياً بالهجوم. أما المعلق العسكري لدى صحيفة «يديعوت أحرونوت» أليكس فيشمان فقال إن «أحدا ما قرر أن نافذة فرص فتحت؛ فأيران في أزمة، وهذا هو الوقت لضربها حيثما كان ممكناً. نافذة الفرص هذه مفتوحة حتى تشرين الثاني المقبل» موعد الانتخابات الأميركية. وكان مسؤولون إيرانيون ألمحوا إلى احتمال وقوع هجوم سببراني إسرائيلي أو أميركي، موضحين أن الأوامر صدرت بالرد بقوة على إسرائيل في حال ثبت تورطها في الهجوم. واعتبر مراقبون أن إيران تمر الآن بمرحلة شبيهة بأيام استشهاد اللواء قاسم سليمانى، مبررين ذلك بأن حادث نطنز يعتبر خرقاً لقواعد الاشتباك بين إيران وإسرائيل. كما أفادت طهران بأنها بنت «مدن صواريخ» تحت الأرض في الخليج العربي، في رسالة تحدّ. وقال علي رضا تنكسيري قائد البحرية في الحرس الثوري إن بلاده شيدت قواعد صواريخ تحت الأرض على ساحل الخليج، محذراً من «كابوس لأعداء إيران». ونقلت وكالة رويترز عن 3 مسؤولين إيرانيين، قولهم إن الهجوم على نطنز في محافظة أصفهان، وسط البلاد، عبارة عن غارة سببرانية، وعن مصدرين ترجيحهما وقوف إسرائيل وراءه، وأشارت صحيفة "نيويورك تايمز" إلى أن "إسرائيل مسؤولة عن الهجوم"، وذلك على لسان مسؤول استخبارات شرق أوسطي متابع للملف. وتتزايد المؤشرات على ضلوع تل أبيب في الحادث، والتي يبدو أن هدفها هو عرقلة وتأخير البرنامج النووي الإيراني، في وقت تتحرر طهران تدريجياً من القيود التي فرضت وفق الاتفاق النووي، بسبب خروج واشنطن من الاتفاق، وعدم قدرة الدول الأوروبية، الموقعة على الاتفاق، على الالتزام بكل مندرجاته في ضوء الموقف الأميركي. وقد أجاب وزير الدفاع

الإسرائيلي بيني غانتس على سؤال بأن "إسرائيل لا تقف بالضرورة وراء كل حادث غامض يحدث في إيران"، من دون أن ينفي تورط بلاده، لكن وزير الخارجية غابي اشكنازي قال رداً على السؤال نفسه: "لن نسمح بأن تطور إيران سلاحاً نووياً. ونقطة على السطر. نتخذ إجراءات من أجل ذلك ليس من الجيد الحديث عنها".

7- تقديرات إسرائيل للرد الإيراني:

تنشغل المؤسسات السياسية والأمنية في إسرائيل بمحاولة استكشاف الخطوة المقبلة لإيران، بعد استهداف إحدى أهم منشآتها النووية (نطنز)، والاعتبارات التي ستتحوّل بأيّ قرار ستُقدّم على اتخاذه. وهي محاولات تعيد تجلية الصورة المتشكّلة لدى الجهات القيادية والمختصة في تل أبيب حول آلية صناعة القرار في طهران.

قبل سنوات، شهدت الدولة العبرية سجّالاً حول ما سمته "مدى عقلانية النظام الإيراني"، شارك فيه وزير الأمن آنذاك إيهود باراك، ورئيس الأركان بني غانتس، ورئيس الموساد مئير دغان. ومن بين الشهادات الثلاث التي اتفقت جميعها على عقلانية النظام في طهران، تبرز شهادة دغان بوصفها الأكثر تفصيلاً، فضلاً عن أهميتها النابعة من كون صاحبها تولى مسؤولية الملف الإيراني لعدة سنوات خلال عهد أرييل شارون وبداية عهد بنيامين نتنياهو (2002 - 2011) إلى جانب شغله منصباً حسّاساً في المنظومة الأمنية الإسرائيلية.

أكد دغان، حينها، من موقع المسؤول والعارف، أن «النظام الإيراني نظام عقلائي»، لكنه أوضح أنه «ليس المقصود بذلك العقلانية الغربية، وإنما عقلانية تحدّد الإيجابيات والقيود، وتوازن بين الإيجابيات والسلبيات». وخلص، في ضوء ذلك، إلى أن «هذا النظام يتميز بتقدير وضع منظم جدّاً، ويجري على عدة مستويات، من قبل القائد (سماحة السيد علي الخامنئي) ومحيطه القريب، و(أيضاً) من قبل مجلس الأمن القومي، وشخصيات رفيعة المستوى». وحذّر المسؤول الأمني

الإسرائيلي من الاستخفاف بآلية صناعة القرار في إيران، واصفاً إياها بأنها «عمل جدّي»، وأصحابها بأنهم «جديون للغاية».

هذه الصورة الحاضرة بقوة في تل أبيب، والتي يمكن تلمّس معالمها في مواقف القيادتين السياسية والأمنية وقراراتهما، يبدو مفيداً الرجوع إليها لفهم التقديرات السائدة حول ما بعد استهداف «نطنز»، علماً بأن إيران نجحت، في غير محطة سابقة، في مفاجأة خصومها وأعدائها. في ما يتصل، ابتداءً، بنتائج التفجير، ويمكن القول إن ثمة أضراراً حقيقية لحقت بالمنشأة، لكنها ظلت محصورة بأحد المباني الواقعة فوق الأرض، فيما بقي كل ما يقع تحتها بعيداً عن تداعيات الحادث. في النتيجة، البرنامج النووي الإيراني كان ولا يزال قائماً ومستمراً، وهو ما تمّ تأكيده في تل أبيب أيضاً. في السياق العام، ما جرى هو محطة في مسار طويل من الصراع، وامتداد للسياسات التي انتهجها المعسكر المعادي لطهران بهدف ثني الأخيرة عن خيارها النووي. وهي سياسات راوحت بين الإغراء والتهويل والتهديد (بأن كل الخيارات على الطاولة)، والعمليات الأمنية، والعرقلة التكنولوجية، واغتيال العلماء... لكن برغم ذلك، نجحت إيران في تأسيس وتطوير برنامج نووي وطني غير مرهون بدعم جهات دولية، واستطاعت تجاوز السقف التي راهن الغرب وعمل على منعها من عبورها.

هكذا، تمكّنت من تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% (وهو أمر له دلالاته ومفاعيله)، ووفّرت مظلة حماية لبرنامجها النووي عبر اعتماد سياسة ردع منعت الولايات المتحدة وإسرائيل من استهدافه عسكرياً بشكل مباشر. وتأسيساً على ما تقدّم، ثبتت إيران، في وعي كل مؤسسات القرار الدولي والإقليمي، حقيقة أن أي خيار عسكري يستهدف برنامجها النووي يعني التدرج إلى مواجهة عسكرية واسعة تشمل المنطقة برمّتها، وهو ما حال حتى الآن دون ركون أعدائها إلى هذا الخيار. لكن، وفي سبيل التعويض، يلجأ هؤلاء إلى خيارات هجينة وضربات موضعية تتفاوت في نتائجها

وأهميتها، إلا أنها جميعها عاجزة عن إحباط البرنامج النووي، وأقصى ما يمكن أن تُحقِّقه هو بعض التأخير فيه، كما حصل في أكثر من محطة في خلال السنوات السابقة.

في طبيعة الردّ الإيراني المحتمل، وفي ضوء انكفاء الجهات الرسمية عن الإدلاء بمواقف صريحة ومباشرة، يمكن تلمس بعض ملامح التقدير الإسرائيلي لمرحلة «ما بعد نطنز»، بما صدر عن معاهد الأبحاث والخبراء المختصين من ذوي السوابق الأمنية. هؤلاء أجمعوا تقريباً على التلميح إلى مسؤولية إسرائيل - أو في الحد الأدنى مشاركتها - عن الهجوم، مع الحديث عن توقيت ببعدين: الأول يتصل بتطور أجهزة الطرد، والثاني بالظروف السياسية التي قد تحدّ - من منظور واشنطن وتل أبيب - من قدرة إيران على الردّ. في هذا الإطار، تلفت رئيسة قسم الأبحاث السابقة في الموساد، والمختصة بالشؤون الإيرانية سيما شاين، إلى أن ثمة اعتقاداً لدى طهران بأن العمل جارٍ على إصدار إعلان في أيلول المقبل 2020 بعدم انصياع إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيداً لنقل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي بهدف إعادة فرض العقوبات الدولية عليها.

وتعتبر شاين أن استهداف «نطنز» يندرج ضمن محاولات حشر إيران بما يؤدي إلى نجاح هذه الخطة. وفي ظلّ تراجع شعبية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي ترجّح استطلاعات الرأي خسارته الانتخابات المقبلة، فإن أيّ ردّ إيراني دراماتيكي، سيشكّل، بحسب شاين وغيرها من المعلقين والخبراء، «خدمة لترامب»، كونه سيساهم في حرف الأنظار عن فشله في الداخل وتعويمه شعبياً. ومن هنا، تعتقد شاين أن إيران «تفضّل الهدوء إلى حين انتهاء انتخابات الرئاسة الأميركية»، مشيرة إلى أن التقدير بأن «لا مصلحة لإيران بالردّ» كان حاضراً قبل التفجير لدى الجهات الرسمية.

في المقابل، يظلّ احتمال الردّ وارداً انطلاقاً من أن الانكفاء يبعث برسالة ضعف، وقد يشجّع الجهات المعادية على مواصلة هذه الضربات. وفي هذا السياق، أوردت مسؤولة قسم الأبحاث السابقة في الموساد عدّة سيناريوات تُراوح بين رفع مستوى التخصيب إلى 20%، وبين ردّ سايبيري

لا يترك بصمات وراءه، وصولاً إلى إطلاق صواريخ أو طائرات من دون طيار ضد إسرائيل أو السعودية أو منشآت أميركية في الخليج، وذلك عبر جهات حليفة لإيران. ومع أن شاين افترضت أن اجتماع المحافظين المقبل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومداولات مجلس الأمن الدولي في تشرين الأول المقبل، والانتخابات الأميركية في تشرين الثاني، كلّها عوامل يُفترض أن تدفع إيران إلى الامتناع عن الرد، إلا أنها خلصت إلى توصية مؤسسة القرار في إسرائيل بأن عليها الاستعداد للدفاع عن نفسها.

من ناحية أخرى أعلنت إيران، السبت 4 تموز 2020، أنها كشفت سبب "الحادث" الذي أدى إلى انفجار مبنى في منشأة نطنز النووية، لكنها قالت إنها ستعلنه "في الوقت المناسب لاعتبارات أمنية"، في حين لمح مسؤولون إيرانيون إلى أن الانفجار سببه هجوم سيبراني وتوعدت بالرد، فقد تحدثت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن "احتمال قيام أعداء مثل إسرائيل والولايات المتحدة بأعمال تخريب"، لكنها لم تصل إلى حد اتهام أي منهما بشكل مباشر. وفي السياق نشر موقع «نور نيوز»، القريب من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، مقالة ورد فيها أنه «في حال ثبت تورط الكيان الصهيوني في الحادثة الأخيرة على موقع نطنز النووي في محافظة أصفهان، لا يمكن استبعاد الدور الحاسم الذي لعبته أميركا في هذا الصدد والأخطار التي سيجلبها... خصوصاً أنه عبور للخطوط الحمر للجمهورية الإسلامية». وركزت المقالة على «عملية التهويل الإعلامي» الإسرائيلية، وأنها تأتي «في إطار العمليات النفسية القائمة على الأخبار والمعلومات غير الموثقة من مصادر غير معروفة»، وهدفها «توجيه ضربة إلى الأمن النفسي للمجتمع الإيراني، وتقديم الكيان الصهيوني على أنه قوة لا يستهان بها». لكن الموقع قال إنه إذا أخذ بفرضية ومزاعم وسائل الإعلام الموجّهة والمرتبطة بإسرائيل في ما يتعلّق بحادث «نطنز»، فإنه يجب النظر اذن في «فرضية التغيير الاستراتيجي في طريقة عمل الكيان الصهيوني من أجل تغيير التوازن الأمني في المنطقة، الأمر الذي ستكون له تداعيات كثيرة». واستطردت المقالة بأن إسرائيل «لا تتجرأ من دون ضوء

أخضر من أميركا حتى على أن تفكر في التعدي على منطقة حساسة من قبيل المواقع النووية... في حال أقدمت إسرائيل على فعلتها حقاً في يوم من الأيام، فذلك بالتأكيد بناءً على طلب من أميركا أو على الأقل بضوء أخضر منها. في هذه الحالة، يجب أن يكون هناك تغيير استراتيجي في نهج أميركا». لكن الموقع ختم مقالته بأن «قبول أميركا هذا التحول في الاحتكاك بين الجبهتين أمر غير مرجح تماماً، نظراً إلى الظروف المحلية والدولية التي أنهكت أميركا، خصوصاً أن الانتخابات الرئاسية اقتربت».

من جانب آخر، شدد رئيس الدفاع المدني غلام رضا جلاي على أن «الرد على الهجمات الإلكترونية جزء من قوة الدفاع في البلاد. وإذا ثبت أن بلادنا استهدفت بهجوم إلكتروني سنرد»، فيما تحدثت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن «احتمال قيام أعداء مثل إسرائيل والولايات المتحدة بأعمال تخريب»، لكنها لم تصل إلى حد اتهام أي منهما بشكل مباشر. وفي السياق، ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية (فارس) أن رئيس منظمة الطاقة علي أكبر صالحى قدّم إيضاحات في جلسة لبرلمان الأحد 5 تموز بشأن حادثة نطنز وقال إنه يجري دراسة السيناريوهات المختلفة حول هذا الحادث وسيتم الإعلان عن النتائج النهائية قريباً. ودرست فرق الخبراء من مختلف الوحدات الأمنية والاستخبارية جميع جوانب القضية، وأعلن المجلس الأعلى للأمن القومي إنه حدد أسباب الحادث ولكنه لن يعلن حالياً نتيجة التحقيقات لأسباب أمنية. بالتالي يدرس الإيرانيون حالياً جميع الخيوط المرتبطة بالتفجيرات على مهل، لأنهم يعلمون جيداً أن التسرع في اتخاذ أي قرار سيؤدي إلى خسارتهم عنصر المفاجأة التي يحتاجون إليه للرد على أي عمل ضدهم. في المقابل ان كل الصحفيين والإعلاميين الذين قاموا بزيارة نطنز يعلمون جيداً أن المنشآت محصنة ومبنية بشكل محمي في جبال شاهقة، واستهدافها بقصف جوي يحتاج إلى اقتراب الطائرات من المكان المجهز بأنظمة دفاع جوي متعددة الأنواع. والناس الذين يسكنون بالقرب من المكان، لم ير أحد منهم أي طائرة تقترب أو صاروخاً يعبر، و حتى لم يُسمع صوت الطائرة أو الصاروخ، بل لم

يُسمع صوت الانفجار. حجم ومساحة الحريق كانا ضخمين لدرجة أن أي عملية تفجير كانت ستحتاج إلى عبوة ناسفة تزيد عن مئات الكيلوغرامات، وهذا من المستحيل إدخاله إلى هذه المنشآت. لذا فإن السيناريو الباقي والراجح هو قيام جهة بأعمال تخريبية داخل المكان، كانت تعلم بدقة كيف وأين يجب أن تقوم بهذه الأعمال، كي تحقق أكبر قدر من الضرر في هذه المنشآت. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إدخال المتفجرات إلى المكان، فإن هناك موادّ مختلفة قابلة للاشتعال في المكان يمكن استخدامها لإحداث حريق كبير، وجميع التحليلات تشير إلى أن هذا ما حصل بالفعل. النقطة المهمة في هذا السياق هي: من وكيف قام بهذا العمل؟ يحتاج هكذا عمل إلى معلومات دقيقة جداً عن المكان، هي موجودة فقط لدى أجهزة الاستخبارات. ونظراً إلى أن مفتشي «منظمة الطاقة الذرية الدولية» كانوا قد زاروا هذا المكان عدة مرات، يمكن الاستنتاج أنهم قاموا بتسريب هكذا معلومات حساسة لأعداء إيران، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل. ويحتاج الأمر إلى وجود عناصر وجواسيس مدفوعين بسخاء كي يخاطروا بالقيام بهكذا عمل، عادة ما يكونون أعضاء منظمة «مجاهدي خلق» الإرهابية، وهم حالياً يقبضون رواتبهم من المملكة العربية السعودية. وطبعاً الأخيرة لديها أسباب للانتقام من إيران، لربما أهمها استهداف منشآت «آرامكو» من قبل «أنصار الله» اليمنية.

لا يمكن أن نتجاهل أن هذه الأحداث وقعت بعد أيام قليلة من زيارة برايان هوك، منسق الشؤون الإيرانية في الخارجية الأميركية، إلى السعودية والأراضي المحتلة، وتصريحاته التي أورد فيها تهديداً لإيران بالعمل العسكري. إن وضعنا كل هذه الأمور جنب بعضها البعض، يمكننا القول إن القراءة المبدئية تشير إلى أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية كانت خلف الحادث، والتمويل كان من قبل المملكة العربية السعودية. وإذا ما تأكدت هذه الاستنتاجات، فلا يمكن أن نتصور بأن إيران ستغضّ النظر، بل ستعكف على التحضر كي ترد الصاع صاعين، لكن لربما ليس كما حصل مع استهداف القواعد العسكرية الأميركية في العراق بشكل مباشر، لأن الأعداء هذه

المرّة لم يعلنوا أنهم خلف هذه الحوادث، في حين أن الأميركيين اعترفوا على الفور بتنفيذهم العملية الإرهابية التي أدّت إلى استشهاد الفريق سليمانى ورفاقه.

من يقف خلف هذه العملية يفهم أن إيران قرأت الرسالة... ولهذا يمكن القول إنه يجب أن لا ينام ويبقى منتظراً الرد، لأنه بمجرد أن تغفو عينه سيتلقّى الرد الإيراني.

في السياق، حذرت الخارجية الروسية من القفز إلى استنتاجات مستعجلة بشأن أسباب الحادث الذي وقع في منشأة نطنز. وأشار نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين إلى أن مثل هذه القضايا تتطلب بحثاً جدياً ومفصلاً جداً، متابعا: "أعتقد أن آخر ما يجب فعله هو القفز إلى تكهّنات لأن المسألة خطيرة جداً". وجاءت تصريحات الدبلوماسي الروسي تعليقا على التقارير عن وقوف إسرائيل وراء الحادث.

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن عضو في الحرس الثوري، ان الحادثة جرت "باستخدام مواد متفجرة داخل المبنى"، معتبرا أن "فرضية الاستهداف عبر صاروخ كروز أو طائرة من دون طيار مستبعدة"، مضيفا: "الغالبية في الحرس الثوري يرون أن شخصا ما حمل قنبلة إلى المبنى"، لكنه أكد أن لا معلومات حتى الآن حول كيف ومتى تم إدخال هذه القنبلة. لكن مصدرا مطلعا في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قال انه بالتأكيد لا يجري الحديث عن قنبلة تقليدية، مشيراً إلى أنه من شبه المستحيل إدخال قنبلة الى المكان نظرا للشروط الأمنية. وفي غضون ذلك، نشرت «بي بي سي» البريطانية، بياناً منسوباً لمجموعة إيرانية معارضة، تظهر للمرة الأولى، تسمى «نمور الوطن»، تتبنى الهجوم على نطنز.

في المقابل أفاد الدبلوماسي الإيراني السابق والمحلل السياسي هادي أفقي أنه في حال ثبت وجود قنبلة في داخل منشأة نطنز فهذا يعني اختراقاً أمنياً خطيراً. وبالنسبة لسيناريوهات الرد الإيراني، قال أفقي: «بما أن ضلوع إسرائيل ما زال افتراضياً ولم يصرح عنه رسمياً، فالرد الافتراضي الإيراني سيكون له أربعة أوجه: أولاً أن تتعامل إيران بالمثل في حال كان هجوماً سيبرانياً وتهاجم

المنشآت النووية في ديمونة بهجوم سيبراني، ثانياً أن تقوم بحرب معلنة وترد رداً خشناً، ثالثاً أن توجه ضربة ولا تعلن عنها أو تعلن، وفقاً للظروف، رابعاً أن تبني على النتائج لتحديد وقت الرد وطريقته».

يكاد يُجمع معظم المحللين العسكريين الإسرائيليين على أن الانفجارات التي هزّت إيران والتي استهدفت بعضها البرنامج النووي والصاروخي، لن تمنع طهران من الوصول إلى هدفها، بل يرون أن ما يمكن لهذه الضربات هو التأخير فقط، فمنفذو هذه العمليات يدركون أنهم لن يستطيعوا إيقاف تخصيب اليورانيوم، بل لا يملكون القدرة على ذلك لأن إيران تمتلك آلاف أجهزة الطرد من الجيل الأول التي يمكنها الوصول إلى المستوى المطلوب. لذلك، ما يسعون إليه هو زيادة الضغط على «النظام»، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والانشغال في مواجهة جائحة كورونا، وأيضاً محاولة منعها من دعم محور المقاومة الممتدّ من العراق، وصولاً إلى غزة... حتى فنزويلا.

8- أجواء ما بعد الفعل الإسرائيلي:

تجاهل رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، التفجير الذي وقع في منشأة نطنز النووية الإيرانية على رغم بروز تلميحات هنا وهناك إلى مسؤولية إسرائيل عنه. كذلك، تهرّب رئيس الحكومة البديل، وزير الأمن بني غانتس، من الإجابة عن أسئلة حول الموضوع نفسه، قائلاً: «ليس كلّ حدث تشهده إيران يعني أن إسرائيل على ارتباط به»، مضيفاً إنه يمكن للجميع الاشتباه في إسرائيل طوال الوقت. لكن غانتس جدّد اعتباره «إيران النووية خطراً على العالم والمنطقة وإسرائيل»، مؤكداً أن تل أبيب «تواصل العمل في جميع المجالات والساحات للحدّ من إمكانية وصول إيران» إلى تلك القدرات.

من الواضح أن منشأة نطنز، التي لم يُعلن حتى الآن سبب الحريق الذي شهدته وأدى إلى أضرار جسيمة فيها، تحظى بأهمية خاصة لدى الإسرائيليين كونها تمثل إحدى أهمّ المنشآت النووية الإيرانية

لأنها تحتوي على أجهزة الطرد المركزي الأكثر حداثة والأكثر سرعة، وهو ما يقلق تل أبيب وواشنطن، بحسب صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، التي اعتبرت كذلك أن من غير الضروري أن «تكون جميع الأحداث (التي شهدتها إيران) نتيجة هجمات مخطّط لها، وأن جميعها نفذها فاعل واحد».

في الإطار نفسه، يفترض العديد من الخبراء والمعلقين في إسرائيل مسؤولية الأخيرة عن حادثة نطنز. ويدرج هؤلاء الحادثة في إطار الأثمان التي تدفعها طهران لدعمها المقاومة في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين، ولمواصلتها إنتاج الصواريخ البعيدة المدى وتطويرها، وهو ما تهدف هذه الهجمات إلى عرقلته. لكن، وبمعزل عن دور إسرائيل في ما حدث، فإن الهجوم الأخير يأتي ليستكمل مسلسلاً من الخطوات التي استهدفت كبح تقدّم إيران في أكثر من مجال إقليمي وصاروخي ونووي، من دون أن تنجح في إرساء معادلة الردع المرجوة. مثال ذلك أن كلّ المساعي التي بذلتها مختلف أجهزة الاستخبارات الدولية والإقليمية والإسرائيلية لعرقله تقدّم إيران التكنولوجي والعلمي، ومن ذلك اغتيالها علماء البلاد النوويون، قد أخفقت في إيقاف هذا المسار على رغم أنها نجحت آنذاك في تبطئته. أيضاً، وفي أعقاب إبرام الاتفاق النووي الذي انتزعت بموجبه إيران اعترافاً دولياً بمكانتها النووية وكشفت محدودية خيارات الولايات المتحدة وإسرائيل، لم ينجح الرهان على أن يولّد هذا الاتفاق تداعيات داخلية تُغيّر توجهات طهران الاستراتيجية. ومع تسلّم دونالد ترامب سدّة الرئاسة الأميركية، انتعشت آمال تل أبيب والعواصم العربية المعادية لطهران في انقلاب الموازين ضدّ الأخيرة. إلا أن المفاجأة - الصدمة تمثّلت في عجز استراتيجية «الضغط القصوى» عن إسقاط النظام أو احتوائه أو منع تمدّد نفوذه إقليمياً.

في الوقت الراهن تعيش إسرائيل، بحسب مداخلة تلفزيونية للمراسل بن دافيد، «حالة من الحذر خشية من ردّ إيراني». ويرى أنه «لا يجب الاستعداد لردّ إيراني عملي»، أي عسكري عبر إطلاق صواريخ، «إنما لردّ إيراني سيبراني».

من جهة أخرى، نشر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) سابقاً في جيش الاحتلال، عاموس يادلين، تغريدةً على «تويتر»، قال فيها: «هل سيواصل الإيرانيون الادعاء بأن ما يحدث من تفجيرات وعمليات سببها حوادث غير مقصودة؟ أم أنهم، كما يحدث اليوم، يُوجّهون أصابع الاتهام لكل من إسرائيل وأميركا؟». وتابع: «إنّ لهذا الأمر أهميّة كبيرة بالنسبة إلى ردّة الفعل الإيرانيّة»، مُضيفاً إنّّه إذا تمّ اتّهام إسرائيل بالمسؤولية عن الأحداث الأخيرة في إيران، يتعيّن على الدولة العبريّة أن تكون جاهزة من الناحية العمليّة لإمكانيات الردّ الإيراني، الذي سيكون: هجوماً سيبرانياً واسع النطاق، أو إطلاق صواريخ من سوريا باتجاه العمق الإسرائيلي أو تنفيذ عمليات وراء البحار، أي ضدّ أهداف إسرائيلية ويهودية. وفي نهاية نيسان الماضي، كشف موقع «واي نت»، عن هجوم سيبراني نفذته إيران ضد منشآت مياه إسرائيلية. في 7 أيار الماضي، عقد المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) جلسة استثنائية، لبحث الهجوم. في اليوم التالي، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، بشكل مفاجئ، عن توجه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، إلى تل أبيب. في 9 أيار الماضي، ردّت إسرائيل بتنفيذ هجوم سيبراني استهدف الحواسيب في ميناء «الشهيد رجائي» في بندر عباس، ما أدّى إلى تعطل حركة الملاحة في المرفأ. بعدها بأربعة أيام، وصل بومبيو، وأراد نتياهو التحدّث عن الملف الإيراني لكن بومبيو ركّز على الملف الصيني، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يتم الاتفاق على النقاط الأساسية لمواجهة الملف الإيراني، وخاصة أن زيارة بومبيو كانت الأولى له خارج الولايات المتحدة في ظل انتشار وباء «كورونا». وما يشير إلى أن الهجمات الأخيرة ليست ردّاً على الهجوم السيبراني الإيراني، وأن مسارها مختلف، هو كشف إسرائيل عن تنفيذها الهجوم السيبراني ومنح قائد شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، اللواء تامير هايمان، شهادات تقدير لعدد من الوحدات في الشعبة. وذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية، أن هايمان شكر وحدات الشعبة، على رأسها الوحدة «8200»، على جهودهم في نجاح هجوم السايبر، الذي استهدف الميناء. في الاسابيع التي تلت نشر «معهد السياسة والاستراتيجية» الإسرائيلي ورقة عن

«المخاطر المستقبلية المهمّة — السياسية والأمنية — التي ينطوي عليها تنفيذ الضم في يهودا والسامرة (التسمية العبرية للضفة المحتلة) وفي غور الأردن». اعتبرت الورقة أن «التركيز المطلق لإسرائيل على الخطوة يمس منذ الآن بقدرتها على التصدي والصد لتهديدات قائمة، وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني المتسع». فبالنسبة إلى المعهد، اختار نتنياهو «في توقيت حرج التخلي عن الوقوف في جبهة الكفاح العالمي ضد التهديد الإيراني»، وخاصة أن إيران زادت منذ شباط الماضي مخزونها «بنحو 50 في المئة من اليورانيوم منخفض التخصيب، والذي يبلغ اليوم 1.571 كلغ». وقال المعهد: «إذا ما قررت إيران، في السيناريو المتطرف، الاقتحام لقدرة نووية عسكرية، فإن هذه الكمية تسمح لها بأن تنتج مادة مشعة لقنبلة نووية في غضون عدة أشهر». وبحسب بحث آخر أعدّه معهد «بيغن - السادات»، فإن إيران ستتمكن خلال أربعة أشهر من تخصيب ما تحتاج إليه من يورانيوم لصناعة أول قنبلة نووية، وحصولها على هذه القدرة هو خطر وجودي على إسرائيل. وبالعودة إلى ورقة «معهد السياسة والاستراتيجية»، فإن على إسرائيل «تجنيد العالم لوقف البرنامج النووي للنظام في طهران، بدلاً من إجبار حلفائها على استثمار طاقة وجهود كبيرة بالذات في محاولة لإحباط خطة الضم». ووفق الورقة، فإنه «لا يمكن لإسرائيل «أن ترقص في عرسين» - أن تضم وأن تتصدى بأفضل شكل للتحدي الإيراني في آن واحد». فهل اختارت إسرائيل الرقص في العرس الإيراني؟

9 - خاتمة:

إن سلسلة الانفجارات «الغامضة» التي وقعت في إيران تؤكد أن المواجهة بين التحالف الأميركي - الإسرائيلي من جهة ومحور المقاومة، وفي قلبه إيران، من جهة أخرى، هي إلى تصاعد، رغم جملة التطورات الدراماتيكية التي شهدتها العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة. فجائحة «كورونا» وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية الكارثية عليها، والاحتجاجات الشعبية على العنصرية المؤسسية

بعد جريمة قتل جورج فلويد أسمر البشرية من قبل الشرطة الأميركية، وما قد ينجم عنهما من آثار شديدة السلبية على إمكانية فوز دونالد ترامب برئاسة ثانية، هي اعتبارات لم تمنع جميعها الفريق المشرف على ملف إيران في واشنطن، المتصهين أيديولوجياً وعقائدياً، من المضي في سياسة تسعير «الحرب الهجينة» التي تشن عليها وعلى حلفائها.

قد تكشف الأيام، ربما، كيفية وقوع هذه الهجمات، وما إذا كانت من فعل إسرائيل لوحدها، أو ناجمة عن تعاون أميركي - إسرائيلي، إلا أن فريق الشؤم والعدوان المشار إليه، وعلى رأسه مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، يتحمل مسؤولية كاملة عما وقع في إيران، لا تقل عن مسؤولية رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو. فإسرائيل، المدركة للتحويلات في ميزان القوى في الإقليم، لا تتجرأ على المبادرة إلى مثل هذا العدوان من دون ضوء أخضر أميركي. ويضاف إلى ذلك أن ما جرى، حتى ولو نتج عن قرار إسرائيلي بالرد على هجمات سيبرانية إيرانية، كانت هي بدورها ردوداً على هجمات إسرائيلية سبقتها، يندرج بمجمله في سياق الحرب الهجينة المتبعة ضد إيران وحلفائها، والتي تستخدم فيها «الضغوط القصوى» الاقتصادية والمالية، و«عمليات ما دون الحرب» بجميع أشكالها.

لقد دُشّن هذا النمط الجديد من العمليات في سوريا منذ عام 2014، وأصبح يشمل العراق السنة الماضية، ويبدو أننا أمام محاولة لتوسيعه باتجاه إيران اليوم. غير أن الاستهداف «الهجين»، السيبراني أو غيره، لمنشآت البرنامجين النووي والصاروخي في إيران، يمثل تجاوزاً لخطوطها الحمر، وتهديداً لأمنها القومي، ومن الصعب أن تكفي إزاءهما فقط بيانات إدانة واستنكار وتحذير. في الواقع يعزو عدد من الخبراء القرار الإسرائيلي بالقيام بمجموعة من العمليات ضد مواقع حساسة جداً في إيران، خلال الأيام الماضية، إلى الرغبة في توجيه رسالة «رادعة» و«قوية» لها. والردع بالمفهوم الإسرائيلي غالباً ما يعني اللجوء إلى القوة المفرطة والرد غير المتناسب في مقابل أي عمل يصنّف تحدياً لقدرات إسرائيل. يكفي للتأكد من ذلك مراجعة سجلها في سوريا خلال السنوات

الأخيرة، ومئات الغارات، وهي جزء من «آلاف الهجمات» بحسب غادي أيزنكوت، رئيس الأركان الصهيوني السابق، ضد مواقع تزعم أنها مخازن ومصانع للصواريخ. وقد صنفت إسرائيل عملية تطوير القدرات الصاروخية عند إيران وحلفائها على أنها تهديد وجودي، لا على أنه شل لقدرتها على المبادرة بالحرب مثلاً، وبات التصدي المباشر لها مبرراً. المنطق نفسه يستخدم حالياً لتسوية العمليات التي نفذت ضد إيران بذريعة أن الأخيرة متهمه بهجوم سيبراني ضد شبكة المياه الإسرائيلية في أيار الماضي، كاد يؤدي، بحسب «فايننشال تايمز»، إلى حرمان عشرات الآلاف، وبينهم مزارعين، من الماء، وبتسميم المئات نتيجة رفعه مستوى الكلور فيها.